

بين شرعية المجلس النيابي . . . وقوانين الانتخاب

هتاف دهام

يُجمع الأفرقاء السياسيون أنّ النظام الانتخابي لا يرتقي إلى مستوى الديمقراطية. لكن هذا لا يعني أنّ هؤلاء يريدون إحداث خرق نوعي في القانون الانتخابي الطائفي. فضل قانون الانتخاب على مفاساتهم. لذلك لا يمكن أن تتبدل الوجود الموجودة في العملية السياسية الحالية إلا إذا تمّ تعديل القانون وتمّ التدقيق في تطبيقه.

لم تمّ التعديلات كلها التي أجريت على القانون الانتخابي منذ عام 1957. بآية صلة إلى وثيقة الوفاق الوطني وعدالة التمثيل. اعتمد القضاء دائرة انتخابية منذ عام 1957 لغاية عام 1972 واعتمدت المحافظات في انتخابات 1992 دوائر انتخابية ما دعا جبل لبنان الذي بقي على أساس القضاء وأصبحت بيروت دائرة واحدة بعدما كانت في السابق ثلاث دوائر. وفي عام 2000 تمّ تقسيم الشمال إلى دائرتين والبقاع إلى ثلاث دوائر وبيروت دائرة واحدة. أما الجنوب والنطية فدمجا في دائرة انتخابية واحدة، كذلك الحال مع عاليه - بعيدا وكسروان - جبيل، وبقي الشوف دائرة واحدة ومنته المثل الشمالي.

وحماية لمبدأ المحاصصة الطائفية جرى التعامل بحجم الدوائر في بعض التقسيمات التي اعتمدت لغاية انتخابات 2009. ولتكريس ذلك، سارعت الطبقة السياسية، عندما شرحت أنّ عرشها النيابي يهتز إلى التمديد لنواتها مرتين بزيادة الظروف الأمنية. ما أحكم قبضة زعماء الطوائف التقليدية على السلطة أكثر، هؤلاء الذين تحكّموا بمواقع القرار وهيمنوا على المؤسسات والإدارات التي تديرها، وحولوها ملكية خاصة يتقاسمونها في ما بينهم، وهذا ما عزّز الزبائنية والقطيعانية.

ما زال متقدرا على اللبنانيين إقرار قانون انتخابي يحقق طموحاتهم وأمالهم ببناء دولة مدنية. كل الاقتراحات والمشاريع التي يجري التداول بها من مختلف السواء، تعمد الاستثنائية في توزيع الدوائر والمقاعد على أساس النسبي والأكثري، وحده النظام الانتخابي بلبنان دائرة انتخابية واحدة على أساس النسبية يحقق صحة التمثيل.

يؤكد رئيس مركز بيروت للأبحاث والمعلومات عبود سعد له «البناء» أنّ اقتراح القانون المقدم من الكتلة القومية القائم على اعتماد لبنان دائرة واحدة على أساس النسبية يجب الأخذ به لأنه الأكثر جدية، فيصون ويحفظ حقوق الأقليات الإثنية والدينية والسياسية. يحظى هذا الاقتراح بتأييد الأثرية الساحقة من الشعب اللبناني، ومن بعض الأحزاب السياسية الكبرى (التيار الوطني الحر، حزب الله، حركة أمل، الحزب الشيوعي). إنّ النسبية، وفق سعد، هي الأفضل للحزب القومي الذي يُعدّ من أعرق الأحزاب، وكذلك تزيد من تمثيله النيابي بشكل كبير، في حين يحصل في النظام الأثري على مقعديه بمعية الحلفاء. وكذلك الحال مع الحزب الشيوعي الذي سيُملّ بما يناسب تعطيله الشعبي وغيرهما من قوى سياسية غير ممثلة بالقانون الحالي بما يسمح به تمثيلها الشعبي.

لا مشكلة عند التيار الوطني الحر بهذا القانون، فهو كما يؤكد سعد يؤيده بقوة. وكذلك عند الكتلة الشعبية، الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أكد مرارا أنّ «النسبية تعيد تكوين السلطة على أسس صحيحة، وهي المدخل للحل في البلد». أما بالنسبة لحركة أمل فالأمير سيان لا مشكلة لديها بأيّ قانون لأنها تراعي الأطراف الأخرى.

كل الطوائف والأحزاب تستفيد من لبنان دائرة انتخابية واحدة، لكن بعض رؤساء الأحزاب الطائفية، بحسب سعد، يبق عائقا أمام تطبيق هذا الاقتراح حماية لمصالحه الضيقة. فيخاف رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط على موقعه كـ«بعضة قبان» في النظام الأثري. يدرك «بيك» المختارة أنّه في النظام النسبي قد يخسر هذا الدور، رغم أنّه سيحصل على عدد من المقاعد أكثر مما هو عليه حاليا. فإذا شكّل مع الرئيس نجيب ميقاتي والناخبين السابقين فريد

هيكال الخازن ومنصور البون وآخرين جبهة لديها 28 نائبا، ستكون جبهة منافسة للجبهات الأخرى لأنّ التكتلات لن تكون أكثر من ذلك بكثير، لكن جنبلاط يفتكر بشكل آخر.

وعلى جبهة بيت الوسط، فإنّ تيار المستقبل، كما يرى سعد، سيكون الجاسر الأكبر في أيّ انتخابات مقبلة، سواء اعتمد قانون الستين أو المخطط أو النسبية على لبنان دائرة واحدة. تراجع شعبيته، وخسارته لن تكون أقل من 17 مقعدا حتى لو حصلت الانتخابات وفق الستين. إذا أجرى التيار الأزرق دراسة صحيحة ودقيقة فسوف يدرك أنّ النسبية

بهاجس وضعود لانقسام وهو أنّ النسبية لا يمكن السير بها في ظل السلاح، علما أنّ هذا الأمر يصحّ في النظام الأثري بحيث يتمّ شراء الأصوات. إنّ شراء 25000 صوت يساهم في وصول 35 مقعدا نيابيا في الأثري، أما في النسبي فد 25000 صوت لا يتعدى تأثيرهم على مقعدين كحدّ أقصى، إذا فإنّ العملية في النظام النسبي لا تستاهل شراء أصوات، وإذا كان هناك من أدوات ضغط، فهي في النظام الأثري.

أما حزب الكتائب الذي ربح رئيسه مقعد المتن الشمالي ببارق 1.3% من الأصوات التي أعطيت له من بعض مناصري التيار الوطني الحر لما له من رمية، لا يمكن لأحد، كما يقول رئيس مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، وفق النظام النسبي، أن يتزعم هذا المقعد منه، في حين أنّه مهديد إذا أجريت الانتخابات على أساس الأثري، وتحالف التيار الوطني الحر والطوائف سيخسر حزب الكتائب كثيرا في المتن، وفي طرابلس أيضا في ظل تفاهم الرئيس نجيب ميقاتي والنائب محمد الصدي والوزير فيصل كرامي، فهذا التحالف سوف يتكسح طرابلس (8 مقابيل صفر)، ولن يكون مقدور تيار المستقبل «فاقد الشيء» في عاصمة الشمال، أن يعطي الكتائب كرسيًا في البرلمان، إلا في بيروت الثالثة أو عكا.

وعلى مقبل ما يتبقى من 14 آذار فإنّ حزب القوات المتواجدة في كل المناطق المسيحية ولو بنسب متفاوتة هو المستقبل الأكبر من اعتماد النسبية، ويمكن أن يحصل على 12 مقعدا نيابيا، بيد أنّه في ظل النظام الأثري لا يمكنه أن يحصل من دون الصوت القومية إلا على مقعدين في بشري.

لكن لماذا ترفض القوى السياسية الدائرة الواحدة على أساس النسبية. يقول سعد: إنّ ذريعة الخوف من الإطاحة بفرق 14 آذار هي السبب، لأنّ الأثرية سوف تصبح في المقبل الآخر، ولذلك يبق عائقا أمام هذا القانون الدستوري؛ فكل المشاريع والاقتراحات الأخرى المقادسة سواء المخطط بصيغته و13 دائرة و15 دائرة، ومشروع اللقاء الأفودكسي (الأقل طائفية بمفاعله السياسية، بما لا يُقاس، مقارنة مع «قانون الستين») لا تنطبق عليها المعايير الدستورية والقانونية، وهذا ما جعل المجلس النيابي غير شرعي. صحيح أنّ التمديد له مرتين زاده إمعانا في لا شرعيته، لكن عدم شرعيته أثبتت من القانون الانتخابي وتعود إلى عام 1943. وحده النظام الانتخابي القائم على لبنان دائرة انتخابية واحدة على أساس النسبية، أو على أساس الصوت الواحد تنطبق عليه المعايير القانونية والدستورية.

وإذا كان الستين مخالفاً للدستور فإنّ المخطط ليس أفضل حالا، بحسب سعد، والأحزاب المتضررة من الأثري تستنصر من المخطط بالشكل المقدم به سواء وفق اقتراح النائب على بزي أو الصيغة الثلاثية المقدمة من القوات وتيار المستقبل والحزب الاشتراكي.

يرى سعد أنّ المخطط المقدم من الرئيس بري لن يأتي بأيّ نائب من خارج الاصطفافات الكبيرة، فهو لا يمت بصلة للنسبية إلا بالنسبية، وسيكون من أسوأ الاقتراحات القوانين بالنسبة للأحزاب المهيمنة (القومي) (الشيوعي) و(الكتائب) فهذه الأحزاب لو شكلت لائحة واحدة في كل المناطق فلن يكون باستطاعتها الفوز بمقعد واحد في النسبية، لأنّ



قوتها الانتخابية أقلّ من الحاصل الانتخابي من الدوائر في المحافظات، بينما في الأثري لا تحصل على أيّ مقعد إذا لم تعط إياه من قبل الحلفاء. أما اقتراح القوات - المستقبل - الاشتراكي فيعتمد، بحسب سعد، الاستثنائية في التقسيم، حيث فصلت هذه الصيغة حاصبيا عن مرجعيون لكي يأتي النائبان الدرزي والسني بأصوات الشيعة، وابتقت على راشيا والبقاع الغربي دائرة واحدة لأنّ عدم التلازم بين القضاءين سيؤدي إلى خسارة تيار المستقبل في البقاع الغربي. كذلك أبتقت صيغة بيت الوسط - معراب - كليمنصو التوزيع في بشري والبترون وصيدا (مقعدان في كل قضاء) على أساس الأثري، فيما المعايير التي اعتمدها الاقتراح تقضي بتوزيع المقاعد في القضاء الواحد بين أثري ونسبي، وكل ذلك لمنع الطرف الآخر من التمثيل. يسجل سعد معارضته لكل هذه الاقتراحات ومنها اقتراح الكتائب القائم على النظام الأثري والدائرة الفردية. ويقول: إذا كان لا بدّ من الانتقال من الستين

محليات سياسية

من بين الدوائر التي لا يوجد فيها أكثرية مطلقة لأية طائفة مثل دوائر الشوف وبعيدا والمتن الشمالي وزحلة والبقاع الغربي / راشيا على أساس نظام الاقتراع الأثري للطائفة صاحبة العدد الأعلى من الناخبين على أن تبقى المقاعد الأخرى في تلك الدوائر وفق نظام الاقتراع النسبي.

وعليه يُخصّص مقعد درزي على أساس نظام الاقتراع الأثري لدائرة الشوف، وكذلك مقعد ماروني لدائرة بعيدا، ومقعد ماروني لدائرة المتن الشمالي، ومقعد سني في زحلة، وسني في البقاع الغربي/راشيا.

إذا ما جرى العمل بهذا الحلّ يتمّ انتخاب 64 مقعدا على أساس نظام الاقتراع الأثري و64 مقعدا على أساس نظام التمثيل النسبي.

في اقتراح سعد يستفيد الحزب «القومي» سواء في الأثري بالصوت الواحد أو في النسبي ويزيد من عدد نوابه دون متّ من أحد. وكذلك الحزب الشيوعي، ففي لبنان ينتخب %50، أما %50 فتتوزع بين %15 مغتربين و%35 لا ينتخبون لأنهم يعتبرون أنّ صوتهم غير نافع، فهذا الاقتراح يقول سعد، يحزّر كل مقاعد الأقليات لدى كل المذاهب من الطوائف ذات الأثريات المطلقة بمعايير واضحة وعلمية، ويؤمن الحدّ الأدنى من الإنصاف لكل الأقليات في لبنان.

ترجح الكفة في اقتراح سعد للمختلط، إلى أن يملك أكثرية شعبية، لذلك لن تقبل به القوى السياسية الطائفية. ويرى سعد أنّ الانتخابات في 2017 من المرجح أن تجري على أساس الستين، لأنه من الصعب الاتفاق على قانون إلا إذا فرض فرضاً، والمختلط الذي سيفرض من قوة السلطة سيراضه بالتأييد حزب الله والتيار الوطني الحر لأنه لا يُحدث تغييرا في النظام السياسي لكنه يحرّ. لذلك فإنّ الستين أقلّ سوءاً من المختلط المطروح من قبل القوى السياسية، لأننا إذا أبقينا على الستين من الممكن أن نتوصل يوما ما إلى إقرار قانون جديد للانتخابات، لكن إذا أقرّ المختلط فإننا سنحتاج إلى 100 سنة للتغيير كما حصل مع الستين.



إشادات بإنجاز الجيش في عرسال؛

هو الأقدار على مكافحة الإرهاب وحماية الوطن

كذلك، اعتبر الأمين العام للتيار الأسعدي المحامي معن الأسعد، في تصريح، أنّ «الإنجاز الأمني والعسكري النوعي للجيش في عرسال في مواجهة الإرهابيين، وقتل أمير تنظيم «داعش» «داعش» فائز الشعلان ومرافقه وتوقيف المسؤول الأمني لهذا التنظيم، يؤكّد أنّ الجيش بتضحياته ويعقديته الوطنية القتالية، الضامن لوحدة اللبنانيين وأمنهم واستقرارهم، ولصون حدود الوطن وحماية سلمه الأهلي».

ورأى أنّ «كل تصويب على الجيش أو استهدافه أمثياً وسياسياً، يستهدف مؤسسة وطنيّة بامتياز، ويريد النيل منها وضرب وحدة لبنان في مرحلة أحوح ما يكون فيها إلى المؤسسة العسكرية التي حمتّ وتحمى اللبنانيين من إرهابيي «داعش» و«المنصرة»، وغيرها من الذين يحاولون أخذهم رهنية لديهم والمساومة عليهم».

وأكد أنّ «لبنان لن يكون مقراً أو ممرّاً للإرهابيين، ولن يقبل بالمخططات الأيركية - الصهيونيّة - العربية الهادفة إلى توطين الفاتحين السوريين مهما حاول البعض من الذين يقبضون الأثمن، وعقد الصفقات التسويق لهذا المخطط المشبوه والخطر»، وحذّر الطبقة السياسية الحاكمة والمتحكّمة من «الانجرار خلف شهواتها السلطويّة والمالية، وإخلال لبنان في أحلاف ومحاور تؤذي به إلى الهلاك المحتم».

وإنّ الأسعد «الجريمة البشعة التي ارتكباها الإرهابيون في مدينة حلب السورية، واستهداف المستشفى فيها وقتل جرح المئات من المرضى والزوار، سائلا عن «المواقف العربية والغربيّة والمؤسسات الدولية من هذه الجريمة الشنعاء بحق الإنسانية».

حيّاً رئيس جمعية «قولنا والعمل» الشيخ أحمد القطان، «الجيش على ما قام به من إنجاز في عرسال ضدّ «داعش»، لأنّ «داعش» والتكفيريين يريدون استهداف أمننا واستقرارنا وحدتنا الوطنية والإسلامية».

وانتقد خلال رعايته حفل تكريم ثلّة من طلبة القرآن في برباس، ما «يقوم به التكفيريون من إفساد في الأرض من خلال القتل والإجرام وتشويه صورة الإسلام».

بدورها، توجّهت الهيئة القيادية في «حركة الناصريين المستقلين - المرابطون» بـ«أسي آيات الاعتزاز والتقدير لجيشنا الوطني اللبناني الذي نبأث يوماً بعد يوم أنّ أبناءنا وأخواننا في الجيش اللبناني، ضباطاً ورتباء وأفراد بقيادة العماد جان قهوجي، هم الأقدار والأقوى واليد الطولى في مكافحة الإرهاب وحماية وجودة الوطن اللبناني».

كما حثت «المرابطون» «الرجال في مديرية مخابرات الجيش اللبناني، العين الساهرة دائماً على أمن الوطن والمواطن»، داعية «كل القوى السياسية والاجتماعية، وأبناء الوطن إلى التضحية بالغالي والنفيس، من أجل أن يبقى جيشنا هو الفاصل والحاسم بين الحق الوطني وباطل الإرهاب ومن يدعّمه».

من جهة أخرى، دانت الهيئة «الحملات الإعلامية التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية»، مشيرة إلى أنّ هذه المحاولات الإعلامية الإرهابية سينسقط أمام وضوح الرؤيا الاستراتيجية للقيادة المصرية وفتّة مرهما الرئيس عبد الفتاح السيسي، هذه الرؤيا الهادفة إلى تعزيز وتحصين الأمن القومي العربي في مواجهة الإرهاب، داعية المجتمع القوي السياسي على امتداد أمّتنا العربية إلى عدم الانخراط في الشؤون الداخلية المصرية».

رمضان. الدكتور سهيل زكريا رعد، على فيّاض ياغي، المحامي فراس فضل الله الجمال، فؤاد محمد بلوق، الدكتور فضل أحمد مرتضى، محمد أحمد عوضة، النقيب محمد صالح طه، محمد نايف العوطة، محمد فيصل مكّي، مصطفى عبدالله الشل، مصطفى محمد علي صلح، نايف حمود الطويلي، نصري سعيد عثمان ويونس زكريا الرفاعي».

وإلحاقاً، أعلن ثلاثة مرشحين للانتخابات البلدية في بعلبك، سحب ترشيحاتهم لمصلحة لائحة «التنمية والوفاء»، هم: المحامي مصطفى الجمال، علي عادل عوضة ونزيه الجمال. وسبق ذلك أن أعلن وزير العمل السابق شريل نخاس من أمام سراي بعلبك، لائحة غير مكتملة لخوض الانتخابات البلدية في بعلبك، باسم حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، تضمّ ثلاث نساء هنّ يمني مهدي الطويلي، مرفت حسين وهيبة وهديل أحمد الرفاعي.

● أعلن المرشح للانتخابات البلدية في العاقورة منصور وهبي، تشكيل لائحة «التجديد والإنماء» التي يرأسها لخوض الانتخابات البلدية في البلدة تحثّ شعار «العاقورة للجميع»، من خلال احتفال أقيم في حبوب - جبيل، وهي تضمّ إلى جانب وهبي، أسد يوسف الهاشم نانبا للرئيس، سيلفانا نايف بو يونس، مزيد نمر الهاشم، أنطوان رويير جرمانوس، طوني سمعان بو يونس، أنطوان رشيد الهاشم، جاد أنطوان صعب، الياس شحادة كامل، إيلي عبد نصر، أنطوان جرجس الهاشم، بطرس سابا مهنا، بولس يوسف مسعود، شريل قزحيا الكريدي وريون بهزاد عماد الهاشم.

● أعلن المحاميان جورج خلف وماهر حمود ترشحهما لانتخابات المجلس البلدي في بيروت تحت شعار «صوتك غالي ماترخصو»، وبيروت الك حافظ عليها».

تقدّم الصحافي مروان عزيز المنتمي بترشيحه للمجلس البلدي ضمن ائتلاف «الدامور هويتي» التي تضمّ مرشحين ذاتهم عمالات الدامور، داعياً فاعليات وأبناء الدامور للتصويت الكثيف وحادات التغيير المنشود الذي طال انتظاره، وذلك إنقاداً للدامور شعباً وتراباً وهويّة».



خلال إعلان لائحة «التنمية والوفاء» في بعلبك

الكبرى والمتوسطة، وعندما يصل إلى بعلبك يصبح ممنوعاً، ويصرح البعض أنّه يريد أن يسجل موقفاً؛ وقال: «الموقف هو أنّ نتضامن مع بعضنا، وأن نتعاون وأن نتفاهم لأنّ وحدة المدينة والتواصل بين عائلاتنا هو الموقف وهو الهدف».

واعتبر ياغي في كلمته، أنّ «لائحة التنمية والوفاء هي ثمرة جهود متضافرة ومتعاونة على الأخير من أجل تطوير بعلبك وإثرائها»، وهي ثمرة جهود طوال شهر مستمر بين حزب المدينة والتواصل بين عائلاتنا هو الموقف وهو الهدف».

«المرابطون»: سنختار الأكفأ

أكدت الهيئة القيادية في «حركة الناصريين المستقلين - المرابطون» في بيان بعد اجتماعها الدوري برئاسة أمين الهيئة العميد مصطفى حمدان، أنّ الانتخابات البلدية في كافة المناطق اللبنانية وفي العاصمة بيروت، هي معركة إنمائيّة ترتكز على الكفاءة والقدرة على خدمة المواطنين، وكل من يحاول تأطيرها ضمن الصراع السياسي يقع في حظور عدم قّة التدابيات والإرتدادات من ناحية تمثيله الشعبي السياسي».

أضافت: «إننا سنشارك في هذه الانتخابات البلدية كمواطنين ضمن البيئة الشعبية، سواء في العاصمة أو في سائر المحافظات، وسنختار الأكفأ والأقدر على إنماء وتعزيز الخدمات في النطاق البلدي».

بلديات

ائتلاف الأحزاب أعلن لائحته في بعلبك

ونحّاس سبقه بواحدة غير مكتملة

● مع إقفال باب الترشيحات للانتخابات البلدية والاختيارية في محافظة البقاع، منتصف الليلة قبل الماضية، فإنّ لائحة «تنمية حورنعا»، المؤلفة من 15 عضواً و6 مختارين، بالتركية.

في غضون ذلك، أعلن ائتلاف «حزب الله» وحركة «أمل» مع الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية، لائحة التنمية والوفاء» لخوض الانتخابات البلدية في بعلبك، خلال مهرجان في باحة مطعم النورس، في بعلبك، في حضور النواب: مروان فراس، علي المقمداد وكامل الرفاعي، مسؤول منقطة البقاع في «حزب الله» النائب السابق محمد ياغي، عضو هيئة الرئاسة في حركة «أمل» العميد عباس نصرالله، مسؤول العمل البلدي في «حزب الله» في البقاع حسين النمر، مسؤول العمل البلدي لحركة «أمل» في البقاع هيثم الجحوفي، وممثلي القوى والعائلات المشاركة في اللائحة.

وألقي نصر الله كلمة، قال فيها: «الائتلاف جمع أهالي بعلبك في تأليف لائحة التنمية والوفاء، هو يوم عرس لمدينة بعلبك، مدينة قسم الإمام المغيب السيد موسى الصدر، على مقربة من المكان الذي وقف فيه الإمام الصدر داعياً إلى العدل والإنصاف».

ورأى أنّ «لبنان يُعاني اليوم من الضعف في بيئته السياسية بكل تقاضيلها ومترجحاتها، انعكس على تقديم الخدمات للمناطق المحرومة، من هنا الحاجة إلى الإنماء المحلي في ظل غياب اهتمام الدولة المركزية، وقد خلطت بعلبك خلال السنوات السابقة خطوات واضحة نحو البناء وهي تحتاج إلى المزيد من الخدمات، كما تحتاج إلى دعم المواطن ومواكبته لأعمالها».

وألقي كلمة جمعية «المشاريع الخيرية» والشخصي خالد كليل، فقال: «إننا نتخوض غمار هذه الانتخابات في ظروف بالغة الدقة والحساسية ضمن اصطفافات سياسية متباينة، من هنا نقول إنّ المرحلة تتطلب منا في بعلبك، أن نتعاون جميعاً لرض الصف أمام العدو التاريخي العدو الصهيوني، ورفض التحريض الذي يؤذي إلى الفتن».

بدوره، سال الرفاعي في كلمته: «لماذا يكون التوافق واللقاء مسموحا في كل المدن والبلدات